

صليحة صالحي - طالبة دكتوراه

جامعة الجزائر 2

قراءة نقدية للجانب العسكري لاتفاقيات إيفيان

مقدمة

يعتبر موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية، والتركيز على جانبها العسكري ونقده في الفترة المعاصرة مرحلة مفصلية في حياة الثورة الجزائرية، فإذا أردنا بحثها يفرض علينا الواقع التاريخي والموضوعي العودة إلى الظروف العامة التي جرت فيها المفاوضات والمراحل التي مرت بها والعراقيل التي اعترضتها إبان الفترة الأخيرة من الاستعمار الفرنسي، خاصة في جانبها العسكري الذي تزواج مع الاقتصادي في بعض الأحيان، كقضية فصل الصحراء والقواعد العسكرية المتواجدة بها، ورغم ذلك فإن قوة المفاوضات الجزائري دعمته قوة الثورة واستمراريتها، وهنا اختلفت الآراء حولها فهناك من يعتبرها انتصار عظيم للشعب الجزائري، والبعض الآخر يعتبرها وثيقة لاستعمار جديد لاحتوائها على بنود تحد من مسألة السيادة خاصة المتعلقة بالضمانات الممنوحة للأقلية الأوروبية وبعض المسائل العسكرية، والاقتصادية والثقافية، إن ذلك يتعارض مع الأهداف العليا للثورة، فهل كانت اتفاقية إيفيان نهاية لسيطرة استعمارية تامة، أم قاعدة لسيطرة استعمارية جديدة وخاصة في جانبها العسكري؟.

1 - الظروف العامة التي جرت فيها المفاوضات :

يعتبر موضوع المفاوضات الدولية من أعقد التفاعلات السياسية الذي يعتمد على رؤية منهجية شاملة تستثمر حصيلة المعرفة العلمية، فهي تربة خصبة لمقولة "بين العلم والممارسة" (1)، ولذلك تمسكت السلطات الفرنسية بأن مشكلة الجزائر داخلية فرنسية، وعدم وجود مفاوض بمعنى أن جبهة التحرير الوطني "منظمة إرهابية" (2)، بحيث قال وزير الداخلية فرانسوا ميتيران في 5 نوفمبر 1954: "التفاوض الوحيد في الجزائر هو الحرب" (3).

سياسة ديغول أثناء الثورة الجزائرية

اتبع الجنرال ديغول* عند عودته للسلطة عدة أساليب فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية لاعتبار الجزائر جزء من فرنسا (4) حيث يقول: "أن الجزائر وضعية خاصة وحكمهم المباشر لها فهي أرض فرنسية، كما قربها وأهميتها الإستراتيجية (5)، فهي مأساة فرنسية من جهة، ومحلية من جهة أخرى، فهي الحرب وهي الخسارة وهي الثورة وهي إرغام فرنسا على الرضوخ لمطالب الثائرين قصرا" (6)، فهو يعترف بحرب ثورية بالجزائر ولذلك اتبع السياسة التالية:

أ - عدم الاعتراف بالكيان الجزائري

عدم الاعتراف بالكيان الجزائري وبقاء الجزائر فرنسية واحتكامه للمناورة دون تغيير الهدف، وأن التغير حدث في التكتيك وأقر ذلك في

مذكراته: "بأنه حان الوقت لاستبدال السيادة بالشراكة في البلدان التي تحتلها فرنسا"، وتنكره لحق الجزائريين في حق تقرير المصير، وتجزئة الجزائر (7)، بحيث انتهج خطة جمع بين وسيلتين؛ مضاعفة المجهود الحربي ووضع المشاريع الاجتماعية، ذلك لأهمية الجزائر يقول ديغول: "لقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا والبحر المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء..."، ويقول كذلك: "وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي تساعدنا على استكمال حاجتنا الماسة للطاقة الصناعية..."، وقد أكد رئيس الحكومة الفرنسية ديبري فقال: "إن سلطة فرنسا في الجزائر أمر يحتمه التاريخ والطبيعة والأخلاق" (8).

ب- العنف ضد الثورة:

راهن ديغول على الوسائل العسكرية للقضاء على الثورة وعنفها واستمراري، بالتغير في درجة العنف وتصعيد الحرب بمضاعفة عدد الجيوش الفرنسية، فزال شبه الحكم المدني في سياق التهدة وحفظ الأمن وهذا ما صرح به ديغول يقول عند مخاطبته الجنود الفرنسيين يوم 29 جانفي 1960 قائلا: "إنني أقولها لكم جميعا، أن مهمتكم لا تحتل الغموض والتأويل، وعليكم بتصفية "المتبردين" الذين يريدون أن يطردوا فرنسا من الجزائر ويخضعوا هذا البلد لدكتاتورية البؤس والرعب"، ولابد من النصر العسكري ولذلك قرر تعيين الجنرال شال (Challe) قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر، وفرق في القمة بين القوات الحربية ونشاط الشؤون المدنية، لجعل العمليات الحربية أكثر فاعلية وديناميكية،

وبذلك دخلت الإستراتيجية العسكرية الديغولية في مواجهة الثورة الجزائرية مرحلة التطبيق (9).

الجنرال شارل في مواجهة الثورة

أ-الإمكانات العسكرية

أمل صناع القرار الفرنسي وعلى رأسهم الجنرال ديغول والجنرال شال في أن يشكل مخطط شال ضربة عسكرية صاعقة تقضي على جيش التحرير الوطني، أو على الأقل تضعفه إلى حد يسمح بتمهيد الطريق لمشاريع ديغول السياسية والاقتصادية، للحفاظ على الجزائر فرنسية على أسس جديدة، صمم الجنرال شال عند تعيينه قائدا للقوات الفرنسية يوم 12 ديسمبر 1958 م على القيام بهجوم كاسح ضد معاقل الثوار فوضع مخططا عسكريا محكما لتحقيق ذلك، بحيث سخر له الجنرال ديغول كل الإمكانيات المادية والعسكرية وضمن له التغطية السياسية عن كل التجاوزات بلغة الغاية تبرر الوسيلة، فوضع تحت تصرفه تشكيلة هائلة من قوات الجيش والأمن والأعوان المسلمين (Les supplétifs Musulmans) حتى بلغت قوات الجيش الفرنسي في الجزائر عام 1960 حسب دراسة أعدها إكس xxx ب882813 جندي (10).

أكد الرائد إكس أن هذه القوات كان يؤطرها 60 جنرالا وما بين 600 و 700 عقيد ومقدم، وما بين 1300 و 1500 رائد، وهم خريجو المدارس الفرنسية العريقة كمدرسة سان سير، وقد وصف الجنرال ديغول في مذكراته فقال: "كانت الخطة تنطوي على

تعبئة القوى اللازمة، ثم شن الهجمات تباعا على مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى، والاحتفاظ بهذه الأماكن ... بغية الحيلولة دون إعادة استعمالها، واختيار الوحدات التي ستتولى شن هذه الهجمات والخروج من التنظيم العام، والقيام بالترتيب الخاص عن طريق دعم القوى بالرجال والمعدات ولاسيما تزويدها بعدد كبير من الطائرات العمودية ..."، التي كانت حسب شهادة الجنرال زيلر (Andre Zeller) أحسن سلاح لمواجهة حرب العصابات في المناطق الجبلية الوعرة (11)، كما قامت القيادة العسكرية الفرنسية بإنشاء مفارز التدخل بواسطة الطائرات الهليكوبتر التي تبين فاعليتها الكبيرة وإدارة حرب العصابات.

ب-القواعد العسكرية

احتلت القواعد العسكرية مكانة إستراتيجية في السياسة الفرنسية وبعمق، فمنها ما هو عسكري واضح ومنها من اكتسب المظهر الاقتصادي وهو يحمل في طياته القواعد العسكرية وبعدها العسكري الاستراتيجي الفرنسي وحتى الأوروبي العالمي أي الدولي، وهذا ما تجسد في الصحراء الجزائرية ونذكر منها:

- قاعدة الجزائر- الدار البيضاء: وهي مخصصة للطائرات التي تنقل القوات المسلحة المحمولة جوا.
- قاعدة عنابة - الملاح: وهي مختصة في الاعتراض بواسطة الطائرات المطاردة والمقنبلة، ومهمتها مراقبة الحدود الجزائرية - التونسية.

- قاعدة بوفاريك: فكانت تضم الطائرات المطاردة والعمومية.

- قاعدة عين أرنات: الموجودة بالقرب من قسنطينة والمتخصصة لطائرات نقل الوحدات العسكرية والطائرات العمومية.

- قاعدة حاسي مسعود: الواقعة في الجنوب الشرقي، التي تحتوي على طائرات مطاردة وأخرى في الاتصالات والنقل، وبالقرب منها كانت توجد قاعدة جوية أخرى متخصصة في مجال نقل القوات العسكرية.

وزوّد كذلك الطيران الحربي الفرنسي بتجهيزات وأسلحة حديثة جدا، ولم يتردد في استعمال القنابل الفسفورية وقنابل النابالم المحرمة دوليا، في مواجهة جيش التحرير الوطني وحتى المدنيين العزل، وهذه الشبكة الواسعة من القواعد الجوية سمحت للطيران الفرنسي من التدخل في أقل من ربع ساعة في أي نقطة من ربوع الجزائر.

بدأ الجنرال شال (Challe) في تطبيق مخططه العسكري منذ 4 فيفري 1959 بإحكام، عند الحدود التونسية والمغربية بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام والمناطق المحرمة وعمليات الرصد والتدخل السريع بقوات عسكرية ضخمة، والمحتشدات وإحداث إدارة أهلية موالية للقيادة العسكرية الفرنسية، وإنشاء البلديات الريفية وكسب الجزائريين بالنشاطات الاجتماعية لقبول بقاء الجزائر فرنسية، وهي العقيدة التي قاتل من أجلها (13).

رغم أن العامل الاقتصادي يحتل مكانة هامة في السياسة الفرنسية فإن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية في الصحراء الجزائرية وهو العامل الأمني الذي برز غداة الحرب العالمية الثانية، بحيث إحتلت الأولوية لدى المؤسسة العسكرية الفرنسية وعلى رأسها ديغول لموقعها الاستراتيجي، وأن مالك الصحراء يكون بيده مفاتيح الشمال الإفريقي ومغاليق إفريقيا السوداء، ومن ثم التحكم في البوابة الجنوبية لأوروبا(14)، وبذلك تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لموقع الصحراء خاصة بعد الحرب الباردة وانتصار (ماوتسي تونغ) في الصين وبوادر الانتصار الفيتنامي ... وطموح فرنسا في الانضمام للنادي النووي والسعي إلى ريادة أوروبا، فوضع ساستها برنامجا لإقامة قواعد عسكرية - اقتصادية لحماية ظهر أوروبا من الجنوب، وتهرب إليها مصانعها الحربية وإمكانياتها العسكرية وتتخذ قاعدة هجوم على المعسكر الشيوعي، وأطلق على هذه المراكز اسم "مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي" (Z.O.I.A)، وهذه المراكز أو القواعد العسكرية - الاقتصادية اختير إرساؤها في نقاط هي:

- المنطقة الأولى: وتمتد من نواحي كولمب - بشار في الجنوب الغربي الجزائري، وتشمل أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء الجزائرية.
- المنطقة الثانية: وتغطي مناطق الكويف وجبل العنق، ونص تصميمها على إدماج جزء من التراب التونسي وأقصى شرق الجزء الشمالي من الصحراء الجزائرية.

- المنطقة الثالثة: اختيرت لها غينيا.
- المنطقة الرابعة: اختيرت لها كمقر مدغشقر.

ولإخفاء الهدف الحقيقي لهذه القواعد العسكرية اختير لها غطاء اقتصادي وهو "تطور الصناعات في البلدان الإفريقية"، غير أن هذا التنظيم يهدف لإرساء أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة، ومما يؤكد الطابع العسكري لهذه المناطق هو إنشاء المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية المرتبط بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي، وينص القانون الأساسي لهذا المكتب على تدخل الجيش الفرنسي في بناء ومراقبة كل المعامل التي تبنى بهذه المناطق، كما كلف سلاح المهندسين التابع للجيش الفرنسي ببناء قسم أساسي منها(16).

انحصر برنامج التنظيم الصناعي الإفريقي وتركز بالصحراء الجزائرية، بحيث تكون هي القاعدة العسكرية لتموين أوروبا وتأوي عتادها الحربي، فهي تتوفر على كل شروط الحرب العصرية، وإقامة صناعات حربية لما تتوفر من ثروات معدنية وبتروولية، وبذلك تحولت الصحراء الجزائرية ومنطقة بشار ورقان بالأخص إلى قاعدة ضخمة تجرى فيها كل التجارب الحربية العصرية، كالسلاح النووي والصواريخ وتأسيس "المركز العسكري للتجارب الصاروخية الخاصة"، في كولمب - بشار منذ أفريل 1947، واستمرت فرنسا في تطوير استراتيجياتها العسكرية إلى أن توجت بتفجير القنبلة الذرية في فيفري 1960، واعتبرت الصحراء ترابا فرنسيا.

أدركت الدول الاستعمارية أن رياح التحرر لا يمكن صدها عن إفريقيا، وعليها التفكير في شكل جديد من الاستعمار يتلاءم وروح العصر ومقتضيات القانون الدولي والتصريح العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بمنحها الاستقلال السياسي لمستعمراتها واحتفاظها بالمصالح الاقتصادية والعسكرية.

ج- سلم الشجعان (23 أكتوبر 1958)

تعتبر مبادرة سلم الشجعان محاولة من الجنرال ديغول لإيجاد حل أمني لمسألة سياسية بعد رفضه وعدم اعترافه بجهة التحرير الوطني، وتجاوز الحكومة المؤقتة التي تشكلت في المنفى يوم 19 سبتمبر 1958، فهو أراد خلق فتنة وسط الجيش بتعمده أسلوب الإغراء، وعندما سئل عن ماهية الأفق السياسي البعيد للجزائر أجاب بحذر: "إنها مسألة خاضعة للتطورات ولكن لقد بدأت في الجزائر تحولات مادية ومعنوية واسعة، وستضع فرنسا هذه التحولات قيد التحقيق لأنها تعرف واجبها، ولأنها الوحيدة القادرة على الفعل، وتبعا للتطور ستحدد الحلول السياسية" (18).

وتجسدت سياسة سلم الشجعان مع سي صالح قائد الولاية الرابعة وبعض رفاقه، ولقاءه بالجنرال ديغول بقصر الإليزي وهي من أخطر المبادرات التي كادت تفجر الثورة وحدة جبهة التحرير الوطني.

د- مشروع ديغول حق تقرير المصير وفكرة الجزائر جزائرية:

قال فرحات عباس في كتابه تشريح حرب: "إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثلما عرفت في عهد الجنرال ديغول"، وبذلك اقتنع ديغول بعدم إمكانية القضاء على الثورة عسكريا فأعلن في سبتمبر 1959 مبادرة تقرير المصير لوضع سند قانوني لسياسته اتجاه الجزائر، لكنه أحاطه بقيود كادت تجعله مستحيلا (19)، كما ألقى خطابا في 8 جانفي 1959 أشار فيه إلى "مستقبل الجزائر المسالمة والمتحولة التي تنتمي شخصيتها بنفسها وتربطها بفرنسا رابطة وثيقة"، كما قال: "أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ما تزال مطروحة هي مشكلة الجزائر يجب علينا حلها ... لا للشعارات العقيمة والمبسطة لهؤلاء وأولئك" (20).

نعتقد أن المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، كانت خلال دعوة الرئيس ديغول جبهة التحرير الوطني يوم 10 نوفمبر 1959، حيث جاء فيها: "أقول مرة أخرى أنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول إنهاء المعارك، فباستطاعتهم القيام بذلك وأكرر أن الشروط ستكون مشرفة..." (21).

2- مراحل المفاوضات ومسارها

تمتاز معركة المفاوضات بأنها لا تقل خطورة عن الحرب المسلحة، يمكن أن يستعملها العدو لضرب الوحدة وتحطيم المعنويات وإضعاف المقاومة، فكل مفاوضة تعتبر مساومة وتقتضي تنازلات ولكنها مع المفاوض الجزائري لا تقبل المساس بالمبادئ التالية:

- الوحدة الترابية.
- وحدة الأمة الجزائرية.
- السيادة الجزائرية.
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري مع استمرارية وحيوية الثورة الجزائرية.(22)

ولذلك مرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بمرحلتين وهما:

أ-الاتصالات السرية: بدأت في عهد الجمهورية الرابعة، التي أجهضت في المهد بتدخل العسكريين في الجزائر واليمينيين في الحكومة باختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني 23 أكتوبر 1956، وتملص "قي موللي" وأنكر أية اتصالات له مع الثوار (23)، وبمجيء ديغول إلى الحكم جوان 1958 وتشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، أخذ مسار المفاوضات توجه جديد بظهور فكرة تقرير المصير، فكانت محادثات مولان 25/ 29 جوان 1960 والاختلاف حول ضمانات حق تقرير المصير، وإجراءات وضع السلاح ومصير جنود جيش التحرير الوطني أمر ديغول بتوقيفها (24)، فمولان كانت صدمة الأنجلوسكسون الذين انتقدوا السياسة الفرنسية وفرنسا بحيث قال ديغول لبورقيبة: "مولان مستحيل توجد ويعترف بها"(25).

وتأتي بعدها لقاء لوسران (Lucerne) 20 فيفري 1961 ولقاء نيوشاتيل 5 مارس 1961 بوساطة سويسرية، مثلها أوليفي لونغ (Olivier Long) وكان من أهم نقاط الخلاف قضية الصحراء،

واعتبار المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية (26)، بحيث أكد ديغول: "باحفاظ فرنسا بالصحراء وكل المنشآت النفطية... "ويتجلى المفهوم الديغولي للجزائر المبتورة من صحراءها مع حضور عسكري فرنسي يحمي الامتيازات الاقتصادية ولذلك شرع في الترتيب لحرب طويلة ببعض الإجراءات منها محاولة تشكيل جيش من "الحركة" وإعادة هيكلة جيوشها بالصحراء، وتعديل سياستها الأمنية الشاملة التي أسندت ابتداء من ديسمبر 1961 إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس (27).

و حضور الآلة العسكرية الفرنسية بالصحراء كان بقوة فالتعداد العسكري لجيش المشاة في بداية 1958 كان 19 ألف رجل، ليرتفع إلى 25 ألف مطلع 1959، ليصل إلى 30 ألف في مستهل 1962، وتتوزع أغلبية هذه القوات إلى قيادتين إحداهما تغطي منطقة الشرق الصحراوي والأخرى بالغرب، أما بقية العساكر العاملين بالصحراء فقد تشكلت منها مختلف الوحدات المكلفة بالتجارب الباليستيكية والنووية (28).

أ-المفاوضات الرسمية والعننية:

استمرارية الثورة وانقلاب الجنرالات المدافعين عن الجزائر فرنسية، جعل ديغول يقتنع بأن الثورة الجزائرية أحدثت شرخا في الجمهورية وأنه لا مجال للمناورة، وفي 10 ماي 1961 نشر في باريس وتونس بيانان متزامنان أعلن فيهما أن مفاوضات إيفيان قد تقرر انطلاقتها يوم 20 ماي/13 جوان

1961 (29)، وما جاء فيها بما يخص الجانب العسكري إقامة قواعد عسكرية بالجزائر لا تملك الجزائر حق مراقبتها، كما أكد جورج بومبيدو بخصوص القواعد العسكرية وخاصة قاعدة المرسى الكبير واعتبرها قاعدة فرنسية، وأهم مراكز تطوير ترسانة الجيش الفرنسي في المجال العسكري نذكر منها:

1- مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات بحماقير:

وهي قاعدة عسكرية للتجارب الصاروخية الخاصة، فهي لوحدها كانت تضم أزيد من 20 ثكنة عسكرية وهي أول مركز عسكري في المجال الصاروخي الفرنسي، وهو يؤهل فرنسا لدخول هذا المجال العلمي العسكري المتطور عالميا.

2- مركز التجارب الكيميائية بواد الناموس: وهو أهم

ثاني مركز عسكري استراتيجي، والأول للتجارب الخاص بغاز الحرب - الحروب الكيماوية، كما يعد من أكبر مراكز التجارب الكيماوية في العالم، إذ يتربع على مساحة 100 كلم طولا و 60 كلم عرضا، ويعرف هذا المركز السري بـ B2-Namous.

3- المراكز العسكرية النووية بركان و إينكر: وعرفت هذه

المنطقة بثالث أهم المراكز الإستراتيجية الفرنسية، والذي ركز فيها على الجانب النووي.

تعثرت المحادثات بأمر من ديغول وتوقفت بتاريخ 13 جوان 1961، وحدثت اتصالات بين الطرفين توجت بعقد جولة جديدة من

المفاوضات، وهكذا حدث لقاء لوگران (Lugrin) 28/20 جويلية 1961، واحتلت فيه الصدارة قضية الصحراء لمكانتها المركزية في إفريقيا وارتباط المصالح الفرنسية والأوروبية بها، ووزنها الاقتصادي والعسكري (31)، وعلقت المفاوضات من الطرف الجزائري لتصلب الطرف الفرنسي في مواقفه ومطالبه.

راهنّت في هذه المرحلة المنظمة السرية العسكرية (L'OAS) إتباعها إستراتيجية القرن 20 م العنف والصدام وأن الدماء ثمن النصر، في محاولة لكسر مسار المفاوضات (32) وإبقاء الجزائر فرنسية وإحياء مشروع تقسيم الجزائر، ونتيجة لذلك أدرك ديغول أهمية تسريع المفاوضات، وعندها جرى لقاء بال (Bale) الأول 29/28 أكتوبر 1961، بحيث أكد الوفد الفرنسي على المصالح الإستراتيجية الفرنسية بالمحافظة على المرافق العسكرية، والاحتفاظ بسبعة مطارات بالصحراء وبإمكانهم الإلحاح للحصول على سبعة أخرى في الجزائر، والمحافظة على القواعد العسكرية وخاصة قاعدة المرسى الكبير واستغلالها لمدة غير محدودة، وهي كمنطقة تحت السيادة الجزائرية أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش الفرنسي.

وتم في لقاء بال (Bale) الثاني 09 نوفمبر 1961 رد الحكومة المؤقتة الجزائرية على المقترحات المقدمة في بال الأول، وما يهمنها الجانب العسكري بحيث وضحت الوجود العسكري في الجزائر في النقاط التالية:

1) توجر قاعدة المرسى الكبير طبقا لعقد قابل للتجديد.

(2) إنهاء التجارب النووية والفضائية.

(3) عدم استعمال القواعد العسكرية الفرنسية في الجزائر ضد الأفرقة.

(4) جلاء القوات الفرنسية من الجزائر وإخلاء القواعد العسكرية وفقا لبرنامج يتم تحديدها.

توقف هذا اللقاء بمبادرة من الحكومة المؤقتة الجزائرية عندما أعلن المعتقلون الخمسة إضرابا عن الطعام، وبعد انتهاء الإضراب اتصل الطرفان ببعضهما وقررا مواصلة اللقاءات السرية لتقليص خلافتهما، وأدى ذلك إلى لقاءين هامين:

اللقاء الأول: بين سعد دحلب ولويس جوكس 09 نوفمبر 1961 بحيث عالج هذا الاجتماع المسائل العالقة ومنها العسكرية، وتم التركيز على القواعد فبالنسبة لقاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية فقد وافق لويس جوكس على نظام الإيجار، وتمتد القاعدة حسب رأيه على مساحة 500 كلم² مع ملحقاتها (مصادر مياه، ومحطات الرادار...) فيما يتعلق بمدة الإيجار (35) (Cebail) ففرنسا وضعت 99 سنة، لكنه يبدو تنازل كبير ومدة قد تكون طويلة (36)، واقترح لويس جوكس أن تكون 50 سنة، وبالنسبة للمطارات العسكرية في الجنوب طلب الوفد الجزائري أن تتحول إلى مطارات مدنية وكذا المطارات العسكرية بالشمال، كما أبدى معارضته للاقتراحات الفرنسية، وبما يخص التجارب النووية قال لويس جوكس: "يجب أن نتابع خطتنا"، وبذلك لزم إيجاد صيغة بين هذا الطلب الفرنسي والمخاوف الجزائرية، ومن أجل ذلك كان اللقاء الثاني بين سعد دحلب ولويس جوكس 23 ديسمبر 1961، وعرض فيه لويس جوكس

مشروعاً تمسك فيه بمواقف حكومته من القضايا الخلافية الأساسية، وكان منها أنه عند وقف إطلاق النار يتعهد جيش التحرير الوطني الجزائري بتوقيف التجنيد، ويتجمع في بعض المناطق وألا يتجول بالسلاح ولا يدخل جيش التحرير الوطني الموجود بالخارج، وأنه سيكون نظام الجيش موضوع تسوية داخلية لا تنتشر والحوازز المكهربة ستبقى قائمة، أما في ما يخص الجيشين (الفرنسي والجزائري) سيكون محل اتفاق بعد وقف إطلاق النار، هذا ما قاله يوسف بن خدة (37)، ولكن مورييس فايس يقول "بأن سعد دحلب مستعد لقبول أن يبقى الجيش الفرنسي في الجزائر خلال 18 شهراً بعد الاستقلال، وسيتم البدء في إخلاءه مباشرة بعد تقرير المصير وخلال الفترة الانتقالية سيكون من الضروري اختيار الوحدات التي ستبقى في الجزائر بعد الاستقلال" (38)، كما تم تقسيم قاعدة المرسى الكبير إلى قاعدتين:

- المنطقة أ : تشمل من رأس فيقالو (Frgalo) إلى غرب وهران، تتولى فرنسا في ربعها بكل السلطات الأمنية وحق إنجاز منشآت والاستملاك وغيرها من الإمتيازات (39)، هذا يعني أن المنطقة في إطار إيجار قابل للتجديد كل سبع سنوات وهذا وقت طويل حسب ما قاله سعد دحلب (40).

- المنطقة ب : تشمل الجنوب حيث تمتد من لورميل (Lourmel) إلى الشرق رأس لندلس (Lindes) فتقطع البحيرة إلى غاية وهران، وتتولى فرنسا فيها الأمن والدفاع (41) حيث أشار سعد دحلب إلى أن هذه المنطقة ستترك خارج عقد الإيجار، ولكن سيكون بإمكان الجيش الفرنسي التمتع بعدد معين من الخدمات، وسيكون على فرنسا تحديد

عدد المجندين الذين تتوقع تمركزهم بالقاعدة ، وقد خفضت مدة الإيجار من 50 سنة إلى 20 سنة، كما اقترح الوفد الفرنسي بالنسبة للتجارب النووية والفضائية في الصحراء أن تدوم ما بين 5 إلى 10 سنوات، أما بالنسبة للمطارات فاقترح كذلك استغلال مطارات (كلومب - بشار - رقان - عين يكر وبوفاريك) لمدة تتراوح بين 15 سنة، أما بالنسبة لمطارات (تلاغمة - بسكرة - ورقلة - تندوف وعنابة) فستمح تسهيلات للإفراغ والعبور والتحويل إليها، وتستعمل لنفس الأغراض موانئ الجزائر ووهران وعنابة، ولكن سعد دحلب اقترح مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب، ومدة الجلاء عن المرسى الكبير 4 سنوات، وجلاء الجيش الفرنسي 3 سنوات (42).

استمرت بعد ذلك الاتصالات السرية بين الطرفين وعولجت جوانب لعدد كبير من المشاريع لم يتطرق إليها الطرفان، كما بادرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 31 جانفي 1962 بتكليف كريم بلقاسم وبن طوبال بزيارة بن بلة ورفاقه ومعهم الصديق بن يحيى، فحصل الوفد على تأييد السجناء الخمسة لخطوات الحكومة في مجال المفاوضات ومنحهم ثقتهم لإبرام اتفاق مع الحكومة الفرنسية، وفوضوا رئيس الحكومة التصويت بنعم لما ينعقد المجلس الوطني للثورة للنظر في هذه الاتفاقيات، وبذلك أصبح الطريق ممهدا لنجاح لقاء ليروس (Les Rousses) 19/11 فيفري 1962 (43)، والذي كان مكثف وركز على ثلاث مواضيع أساسية وهي ؛ ضمانات الأقلية الأوروبية، والمرحلة الانتقالية والمسائل العسكرية.

توصل الطرفان إلى اتفاقيات مبدئية حول كثير من المواضيع وبقيت التنازلات متبادلة بين الطرفين لوضع النصوص النهائية، بالاعتماد على طريقة الربط والتي عرفها رضا مالك بعبارة "تنازل مقابل تنازل" (44) التي استعملت في القضايا الكبرى، نذكر منها:

(1) البنود العسكرية: حدث الحوار بين بن طوبال و دي كاماس لإدخال التعديلات على المسائل العسكرية بخصوص قاعدة المرسى الكبير، بحيث نصت الاقتراحات الفرنسية على منطقة عسكرية واسعة "أ" وأحاطها بمنطقة أوسع "ب" يتمتع فيها الجيش الفرنسي بامتيازات خاصة لكن بن طوبال رفض وجود المنطقة "ب"، وأن الجزائر لا يمكن أن تتخلى على المنطقة "أ"، أن الإيجار لمدة 25 سنة مبالغ فيه.

(2) القواعد الصحراوية: توصف على سبيل الترميم بالإختبارية وفرنسا تريد الاحتفاظ بها مؤقتا لمواصلة تجاربها النووية والفضائية، وقبلت جبهة التحرير الوطني هذا المبدأ ولكن حددت هذه التجارب بمدة قصيرة فبدلا من 10 سنوات خفضت إلى 7 سنوات، وأتفق أخيرا على أن تبقى "المنشآت الإختبارية" في عين إكير ورقان، ومجمل كولمب - بشار حماقير تحت تصرف فرنسا لمدة 5 سنوات فقط، لكن بشرط عدم استعمال تلك المناطق التجريبية لأغراض حربية في حالة ظهور توترات في المنطقة.

3- مسألة مهلة جلاء القوات الفرنسية من الجزائر: فإن عدد الجيش حسب المفاوضين يقدر بـ 560.000 جندي،

وستخلق إعادته إلى أرض فرنسا مشاكل معقدة، وطالب
المفاوض الجزائري بتخفيضه يوم الاستقلال للعدد الذي كان
عليه يوم نوفمبر 1954، ولذلك تم الاتفاق شفهيًا أن يجري
التخفيض على مرحلتين، تخفيض العدد إلى 80.000 رجل
بعد سنتين، ثم إخلاء شامل خلال ثلاث سنوات، لكن
الفرنسيون طالبوا بمدة أطول تقدر بسنتين وخمس سنوات
(45).

رغم ذلك بقي اتفاق ليروس اتفاق أولي يجب أن يخضع
بالضرورة لموافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو المخول بوقف
إطلاق النار بأكثرية (5/4) عدد الأصوات والمصادقة على الاتفاقيات
والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة المؤقتة، وفعلا انعقد المجلس في دورة
استثنائية بطرابلس في 22 و 27 فيفري 1962 لمناقشة التقرير حول
المفاوضات الجارية مع الحكومة الفرنسية.

يقول سعد دحلب في تصريحه: "وأخيرا ففي هذه الاتفاقيات إننا
نحرر ونضمن مبدأ وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني، ونحن
لا نقبل أي بند يشكك في مصداقية سيادتنا الوطنية كاملة... فكل شيء
مرهون بنا لضمان استقلالها السياسي والاقتصادي بمعنى الاستقلال
التام" (46)، وبعد نقاشات حازمة منها ما هو انتقاد لإظهار أخطار
الاتفاقيات أو العمل على التحسين، وبعدها فوضت الحكومة المؤقتة
للمهورية الجزائرية متابعة المفاوضات الجارية، وتم الإعلان عن
مفاوضات إيفيان الثانية 18/7 مارس 1962 بحيث ضم الطرف
الجزائري كل من : كريم بلقاسم رئيسا، سعد دحلب، واحمد يزيد، والسيد

محمد السعيد بن يحيى، ورضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد، والطبيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني بفرنسا، والخبير المالي السيد صغير مصطفى، والرائد عمار بن عودة كممثل عن جيش التحرير الوطني، أما الوفد الفرنسي، فقد ترأسه لويس جوكس وضم : جون دوبرجولي، وروبير بيون، برينو ديلوس، مدير مكتب الشؤون الجزائرية، ورولان بيلوكار، المستشار التقني للشؤون الاقتصادية، وجون دو بروجلي، والمستشارين العسكريين لديوان جوكس : الجنرال دو كاما، والعقيد سيغان بازي، وكلود شايي، المستشار القانوني في الشؤون الجزائرية، وبرنار تريكو، الملحق بديوان جوكس، وفيليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد، وبليزان مستشار الدولة، والمكلف باعداد محاضر جلسات المفاوضات، ولم تعد الاتفاقيات حول المبادئ بل في تطبيقها على أرض الواقع، وهي مهمة صعبة ومعقدة وخاصة مع تصعيد المنظمة العسكرية السرية من عملها الإرهابي، ومن المواضيع التي نوقشت الفترة الزمنية للقضايا التالية: (47)

- 1- مهلة جلاء الجيوش الفرنسية.
- 2- مدة استئجار المرسى الكبير.
- 3- مهلة الجلاء من مراكز التجارب النووية.

ويعتبر الموضوع المتعلق بالبنود العسكرية هو الأكثر أهمية بالنسبة للفرنسيين، وهذه البنود المتعلقة بالشق العسكري ينظر إلى الملحق المرفق.

وتوجت هذه المفاوضات في 18 مارس بتقديم المفاوضون الفرنسيون الثلاث (لويس جوكس، روبر بيرون، جون دوبروجلي)، ليضعوا توقيعاتهم إلى جانب توقيع كريم بلقاسم من الجانب الجزائري، وفي نفس اليوم بعد التوقيع أعطى الجنرال ديغول من باريس خطاب فيه أوامر للقوات الفرنسية بوقف كل العمليات العسكرية، وبعدها بقليل أعلن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية من تونس وقف إطلاق النار، بقوله: "باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية المفوضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف القتال في كامل أنحاء التراب الجزائري، إبتداء من يوم الاثنين 19 مارس على الساعة الثانية عشر، إنني أمر باسم الحكومة المؤقتة جميع القوات المقاتلة لجيش التحرير الوطني بإيقاف العمليات العسكرية والأعمال المسلحة في كامل التراب الجزائري"(48).

حقق بذلك ديغول أنه أخرج فرنسا من الاستعمار وتكاليفه المرهقة، ويضمن لها آمال هادفة في المستقبل عن طريق ما يسميه بالتعاون الحديث، وهو استعمار جديد وذلك بتنصيب حكام يخدمون مصالح المستعمر السابق فيصدرون المواد الخام ويستوردون المصنعات، ويبقون على لغته وثقافته ويحمونها، وكانت هذه رغبة ديغول التي تخدم فرنسا(49).

قراءة نقدية للجانب العسكري لإتفاقيات إيفيان

نلاحظ عند تتبعنا للمفاوضات في جانبها العسكري أنه معقد وشائك ومتعدد الأبعاد الكبرى والمفصلية، وهذا ما يبرر تمسك السلطات

الفرنسية بالحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات والتي تحد من السيادة الجزائرية، رغم أن الحرب و المصالح الاقتصادية فرضت حضور عسكري قوي في مواجهة الثورة، وتثبيت وحماية أهداف إستراتيجية معلنة وخفية، فهناك مشاريع عسكرية جد دقيقة غلفت بغلاف اقتصادي، وخاصة في الصحراء الجزائرية التي اكتشف بها البترول والغاز، وهو محرك عسكري اقتصادي إستراتيجي أوروبي دولي هام ، وهذا أدى بالضرورة إلى انتشار القواعد العسكرية التي توصف على سبيل الترمويه بالاختبارية مما فرض الدعم والحماية العسكرية المكثفة، ولكن عند الإعلان عن المبادئ المتعلقة بالمسائل العسكرية فعلى فرنسا تخفيض قواتها بالجزائر إلى 80 ألف فرد في مدة سنة، وبعد سنتين يكون ترحيلهم الكلي (المادة 07)، لكن القوات العسكرية المتواجدة بالقواعد العسكرية لم يفصح عن عددها الحقيقي ولا طبيعته عملها ولا مكان تواجدها، فالصحراء الجزائرية كانت بها جيوش وثكنات لدرجة أن فرنسا أرادت فصل الصحراء وجعلها تابعة لها، فهي قوة اقتصادية وملجأ ودرع واقى ومخبر تجارب للأسلحة النووية والكيميائية لفرنسا بصفة خاصة والدول الأوروبية وإسرائيل بصورة عامة.

رغم ذلك رخصت الجزائر لفرنسا باستخدام المواقع عين يكر و رقان ومجموع المنشآت كولمب - بشار - حماقير، والمواقع التقنية وموقع كور (Corre) لمدة خمس سنوات (المادة 04)، ومنحتها تسهيلات الاتصالات الجوية لمدة خمس سنوات في مطارات كولمب - بشار، رقان، عين أمقال، وكذلك مطارات بون وبوفاريك، وفرنسا أن تحتفظ بتسهيلات التقنية وحق التوقف والتزويد بالوقود والإصلاح (المادة

05) بالإضافة إلى منح الجزائر لفرنسا عقد الإيجار للقاعدة الجوية والبحرية المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد (المادة 01) مع تحديد القاعدة، وتعهد الجزائر بتقديم التسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة و المنطقة المحيطة بها، وفي المراكز التي تقع في الإدارات الآتية؛ الأنقور، بوتليس، ميسرجان، جزر حبيبية، وبلان (المادة 02).

نعتقد أننا إذا دققنا في هذه الاتفاقيات العسكرية نجد بأنها تحمل جانب من الغموض و الصعوبة في الفهم، بحيث أن الاحتفاظ بالقواعد العسكرية و بالتالي يستلزم حمايتها من قبل فرنسا التي يوفر لها تسهيلات التموين والربط، بانتقال الجيش الفرنسي عبر هذه القواعد عبر كل المسالك الجوية والبرية والبحرية، هذا إلى جانب بقاء القوات بعد الاستثناء مدة سنة بعدد 80 ألف فرد، لكن هناك حلقة مفقودة وهي تحديد القوات المحتمل بقاءها في القواعد العسكرية، أو التي كانت موجودة بها فعلا، حتى الجنود الفرنسيين لهم قضاء مستقل وسجون فرنسية وهذا في اعتقادنا مساس بالسيادة الوطنية.

تعتبر قضية استعمال القاعدة الجوية البحرية المرسى الكبير والمطارات المحيطة بها، و التنقل منها إلى قاعدة بشار ورقان بالصحراء عبر مسافة كبيرة، وإذا انتقل الجيش الفرنسي مسلح فإن مظاهر الاستعمار لم تزول، بالإضافة إلى ذلك تمنع الدولة الجزائرية من استخدام هذه القواعد أي تمنعها من استعمال جزء من ترابها، وما أخط الأوراق هو وجود النص الفرنسي للاتفاقيات، ولا يوجد النص العربي لها، وهذا يفسح المجال للتأويلات الغير موضوعية لبنود الاتفاقية، وعليه فقد وجدنا عند نقدها و تحليلها صعوبات كبيرة في فك رموزها

المشفرة وهو اجتهدا قد نخطأ أو نصيب، وبالتالي هي تحتاج إلى إثباتات موثقة لا أحكام عشوائية، لأن فيها ما هو سري و علني و ما هو مكتوب و شفوي ، وهنا ممكن الصعوبة والتحدي لدى الباحث المؤرخ.

وبالمقابل أدت اتفاقيات إيفيان إلى بعث و بروز السيادة الوطنية للدولة الجزائرية ذات السيادة من الداخل والخارج، تتصرف بحرية في اقتصادها وجيشها ودبلوماسيتها (50).

خاتمة

نتجت المفاوضات الجزائرية الفرنسية عن مخاض عسير مر به الشعب الجزائري مدة 132 عام، في إطار حركات التحرر وتقرير المصير في خضم تحولات ذاتية و في السياسة الاستعمارية، والظروف الدولية تكاثفت في بعث وإحياء الروح الثورية التي فجرت الثورة الجزائرية، التي واكبتها بداية الستينات الدبلوماسية الثورية التي حملتها جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للثورة، رغم المناورات التي انتهجتها السياسة الديغولية والتلاعب بالمصطلحات والسياسات، بداية بالجزائر فرنسية ثم الجزائر جزائرية، وحق تقرير المصير المنقوص مع استمرارية سياسة التهدة وحشد القوات (الحلف الأطلسي - مخطط شال).

رغم ذلك فإن قوة الثورة واستمراريتها وثباتها أرغمت ديغول على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية، رغم أنها كانت عسيرة ومضنية إلا أنها درست كل المسائل بأدق

التفاصيل، وخاصة الجانب العسكري الذي يعتبر العصب الحي والناضج لسيادة الدولة وقوتها و هيبتها، ولذلك نجد أن فرنسا راهنت على التنازلات في هذا الجانب، وتحصلها على منحها إكمال تجارتها النووية بالصحراء، ثم عقد الإيجار بالقاعدة البرية البحرية المرسى الكبير لاستغلالها لمدة 15 سنة قابلة للتجديد، هذا بالإضافة إلى حق التواصل بين القواعد التي توجد بها مصالحها المختلفة وخاصة العسكرية منها.

تواجد الجيوش المكثف بالصحراء وعمق التداخل بين الإستراتيجي والعسكري والاقتصادي، ومساعدات الحلف الأطلسي الذي يتكون من مجموعة من الدول التي لها مطامع استراتيجية بالجزائر، بمعنى أن قضية المسائل العسكرية كبنود قد نمر عليها ولا نحس بثقل المسؤولية والرهانات التي واجهت الدولة الجزائرية الفتية ، ولكن عند رؤيتها من الجانب التطبيقي هنا تكمن الصعوبة و التحدي في تطبيق بنودها العسكرية ،و فهمها ونقدها وتحليلها، فالجيوش الموجودة بالصحراء الجزائرية ما هو مصيرها؟، وكيف تم ترحيلها؟ وما عدد الجيوش التي كانت موجودة فعلا بالقواعد؟، وما هو عددها بعد سنة؟ هل مسها الجلاء؟، كيف تم الفصل بين ما هو اقتصادي و عسكري وإستراتيجي؟، وخاصة أن ديغول راهن على الاستعمار الجديد والمتمثل في معادلة التعاون، كما استمرت التجارب النووية حتى فترة الاستقلال وخاصة فترة حكم هواري بومدين الذي كان من المعارضين لاتفاقيات إيفيان بحيث قال: "...لا امنح ثقتي الا على نص مكتوب وواضح " ما هي الحجة المقنعة التي تركته يسمح بذلك؟.

نستنتج بأنه يوجد غموض وضبابية في الجانب العسكري للاتفاقيات بين النظري والتطبيقي يصعب فهمه بسهولة والحكم عليه، وخاصة مع غياب النص العربي وحضور النص الفرنسي الذي يذكر جبهة التحرير الوطني وليس الحكومة المؤقتة، بينما التصريح العام الذي نشره السيد بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، لا يتحدث عن جبهة التحرير الوطني كطرف مفاوض بل تحدث عن الحكومة المؤقتة الجزائرية فأين النصين أصح؟.

ويبقى الجانب العسكري للمفاوضات يحمل في طياته الكثير من التساؤلات، انطلاقا من طبيعة المفاوضات التي كانت شفوية ومكتوبة سرية وعلنية، ثم يأتي الجانب التطبيقي من تسهيلات أعطيت لفرنسا في القواعد العسكرية، والمطارات والمجال البري والبحري والجوي، واستغلال تحت الأرض وفوقها والتموين والاتصالات والتنقل واستعمال سلاح الإشارة عالميا، كل تلك التسهيلات وغيرها فرضت علينا القول أن الجزائر في ذلك الحين كانت أمام مرحلة صعبة و انتقالية الزمتها التعامل مع استعمار استيطاني حكم الجزائر بآلته العسكرية العاتية مدة 132 سنة ، لهذا عبر البعض من فقهاء القانون الدولي بأن الاتفاقيات تهدف إلى تقرير حقوق ممتازة للدولة التي كانت تباشر حمايتها واستعمارها على تلك الأقاليم و رغم ذلك شقت الجزائر طريقها للحرية و الاستقلال.

- (1) محمد بدر الدين، المفاوضات الدولية بين العلم و الممارسة، الطبعة الاولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003 ص11.
- (2) رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية- (1956-1962)، ترجمة: فارس غصون، الطبعة الاولى، دار الغاربي، بيروت، 2003، ص35.
- (3) محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية- (1962-1956)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص239.
- (4) عرفها الجنرال بوفر في كتابه مدخل للاستراتيجية انطلاقا من وظيفتها فهي عبارة عن اختيار قوة تحاول مجموعة بشرية فرض ارادتها على مجموعة اخرى، و ما الاستراتيجية التي تمثل جوهر الحرب سوى حوار الادوات التي يستخدم القوة لحسم نزاع المجموعتين، و هدف الحرب هو استسلام احد الخصمين المتنازعين و هذا هو الامر المشترك و المركزي لكل انواع الحروب من اشدها عنفا الى اكثرها اتساعا بانها حرب خفية، و تكمن الاختلافات في اساليب التنفيذ القادرة على تحقيق الحسم ينظر: بوفر، الحرب الثورية، ترجمة: الهيثم الايوني و اكرم ديري، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزائر، 1988، ص14.
- (5) عبد القادر خليف، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، قراءة في كتاب، العدد 228 ، ص12.
- (6) لزه بديدة، السياسة الديغولية تجاه الجزائريين بين الامس و اليوم، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 11 ، الجزائر، جوان، 2005، ص17.
- (7) محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص240.
- (8) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص2-223.
- (9) المرجع نفسه، ص 227 - 230.
- (10) المرجع نفسه، ص 231 .
- (11) المرجع نفسه، ص 232 - 233.
- (12) المرجع نفسه، ص 233 .
- (13) الحاج موسى بن عمر ، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا و رهانات الثورة في الصحراء، بلوتو، الجزائر ، 2008 ، ص 186.
- (14) المرجع السابق، ص 188.
- (15) المرجع نفسه، ص189.
- (16) المرجع نفسه، ص 191.
- (17) المرجع نفسه، ص 227.

- (18) محمد لحسن الزغدي، المرجع السابق، ص 248 .
- (19) المرجع السابق، ص 302 .
- (20) رضا مالك، المصدر السابق، ص 70.
- (21) بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تعريب: لحسن زغدار محل العين الجبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 13.
- (22) مقالاتي عبدالله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954_1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 68.
- (24) المرجع السابق، ص 19.
- (25) Réne Gallissot, Les Accords d'Evain et conjuncture et longue preface de DahodJERBAL, Edition CASBAH, Alger, 1977, pp13-14, Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, LE FLN Document Et Histoire (1954-1962), Editio, casbah, Alger, 2004, P838.
- (26) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق ص 20.
- (27) الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص 193 - 194.
- (28) المرجع نفسه، ص 195.
- (29) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 23 .
- (30) رضا مالك، المصدر السابق، ص 178 - 179.
- (31) موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، 15 جانفي 1961 إلى 29 جوان 1962، ترجمة: صادق سلام، عالم الفكر، الجزائر، 2013، ص 427.
- (32) حسينة حماميد، المنظمة العسكرية السرية في الجزائر (1961-1962)، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 163 - 164.
- (33) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 29 - 31.
- (34) المصدر نفسه، ص 31 - 32.
- (35) المصدر نفسه، ص 34.
- (36) Serge moureaux, les Accords d'evian et l'avenir de la révolution algérienne, cahiers libres n° 35, François Maspero, éditeur. S.A.R.L, Paris, 1962, P145.

- (37) بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص 34.
- (38) مورييس فايس ، المرجع السابق، ص 469.
- (39) المرجع نفسه، ص 35.
- (40) المرجع السابق، ص 469.
- (41) رضا مالك، المصدر السابق، ص 251.
- (42) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 35.
- (43) المصدر نفسه، ص 35.
- (44) Redha Malek , L`algérie a Evian , Négociation Secrets , Edition le seuil , Paris , 1995 , P 219.
- (45) رضا مالك ، المصدر السابق ، ص ص 285 - 286.
- (46) سعد دحلب ، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر، 2007.
- (47) المصدر نفسه، ص 159.
- (48) بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص 36.
- (49) Charle Rober Ageron , Les Accords d`evian 1962 , L`article 20eme Siecle revu d`histoir , volume 35 ,numero 1 , 1992 , P17.
- (50) المصدر السابق، ص 41 .
- (51) http://bone.piednoir.net/titre_rubrique/19_mars_62/accords.html, 30/04/2017 , h 10:30 .